

أعدت تشكيل لجنة صياغة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان

الحكومة تؤكد رفضها لخطاب الكراهية والفرقة وتدعو للاصطفاف في وجه الفتنة

تشكيل لجنتين لتحديد المتسببين في جرائم العنف والقتل بعدن وحضرموت

اعتماد الزيادة المالية للطلبة المتبعثين للدراسة في الخارج



صنعاء/ سبأ..

قف مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة، أمام الأحداث وأعمال العنف التي شهدتها مؤخرا محافظتا عدن وحضرموت، وأودت بحياة عدد من المواطنين والجنود وإصابة آخرين، وخرق لقرات حزبية، في محاولة لنشر الفوضى وتمزيق الصف الوطني وعرقلة العملية السياسية الجارية. وأكد المجلس بهذا الشأن إدانته واستنكاره الشديد لكافة أشكال العنف ولوانه من أي طرف كان، ورفضه الكامل لخطابات الكراهية والمناطقية المقيتة.. منبها إلى مخاطر الفتنة والفرقة التي تسعى بعض الأطراف إلى بثها بغية جَرّ الشعب اليمني إلى دوامة العنف.

و دعا الجميع إلى التناكف والوقوف صفا واحدا في مواجهة خطاب الكراهية ودره خطر الفتنة ومحاصرة محاولات بث الفرقة والانقسام داخل الوطن، والعمل على مواجهة هذه الجرائم البشعة بكافة الوسائل القانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

وجدد المجلس التأكيد على احترام حكومة الوفاق الوطني الكامل لحرية الرأي وحق التعبير السلمي المكفول للجميع، في إطار الالتزام بالتعددية السياسية التي تكفل الحق في التعبير عن الآراء بأساليب حضارية بعيدا عن العنف والتخريض .. لافتا إلى أن الدولة والحكومة لن تتهاون مع أي طرف يسعى إلى تقويض الأمن والاستقرار وستقوم بواجباتها في حماية الأمن والسكينة العامة للمجتمع.

وعبر المجلس عن تعازيه الحارة لأسر ضحايا هذه الأحداث، وتمنياته للصائين والجرحى الشفاء العاجل وأنهم سيحظون بكامل الرعاية والعناية من الحكومة.

وأقر مجلس الوزراء على ضوء النقاشات المستفيضة للموضوع تشكيل لجنتين وزاريتين لتقصي الحقائق حول ما حدث في محافظتي عدن وحضرموت وتحديد المتسببين في أعمال العنف والقتل، على أن يتم دعوة المجلس لعقد اجتماع استثنائي لمناقشة تقرير اللجنتين حال استكمال أعمالهما لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق من تثبتت مسؤوليتهم عن هذه الأحداث وإطلاع الرأي العام على ذلك.

وشكل المجلس اللجنة الوزارية الخاصة بالزول إلى محافظة عدن برئاسة وزير الثروة السمكية المهندس عوض السقطري وعضوية وزراء الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى والدكتور رشاد الرصاص والعدل القاضي مرشد العرشاني والنقل الدكتور واعد نذيب ووزير الدولة عضو المجلس شائف عزي صغير، فيما شكلت اللجنة الخاصة بحضرموت برئاسة وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور أحمد عبيد بن دغر وعضوية وزراء الكهرباء الدكتور صالح سبيع والشؤون القانونية الدكتور محمد المخلافي والدولة لشؤون مجلس الوزراء جوهرة حمود ثابت ووزير الدولة عضو المجلس حسن شرف الدين.

وصادق مجلس الوزراء على نتائج أعمال اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة اوضاع الطلبة اليمنيين المتبعثين الى الخارج، وذلك في إطار حرص الحكومة على تذليل كافة الصعاب التي تواجه الطلاب المتبعثين ومعالجة كافة الاشكالات التي تعترض سير ائتهم الاكاديمي وتحّد من تحصيلهم التعليمي.

حيث وافق المجلس على رفع المساعدة المالية للطلاب الدارسين في الخارج واعتمادها كسكوف قانونية للمساعدة المالية، وعلى ان يتم اعتماد الزيادة في المساعدة المالية اعتبارا من الربع الثاني للعام الجاري.. وأكد على وزراء التعليم العالي والبحث العلمي والمالية والشؤون القانونية استكمال الاجراءات القانونية اللازمة لذلك.

ووجه المجلس ويزيري التعليم العالي والمالية باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحويل الزيادة المعتمدة

لطلاب من الربع الثاني 2013م.. مشددا على التزام وزارتي التعليم العالي والمالية بتنفيذ ما ورد في المحضر المعتمد من الوزارتين لتحقيق الاهداف المنشودة من عملية الابتعاث للدراسة في الخارج.

وناقش مجلس الوزراء تقرير امين العاصمة الخاص بنتائج أعمال حصر وتقييم اضرار الاحداث والمنشآت الخاصة في المناطق المتضررة جراء الاحداث في الامانة.. ووافق بهذا الشأن على نتائج ما تم احزاه من أعمال الحصر للاضرار التي لحقت بالمباني والمنشآت الخاصة وتكلفة التعويضات المالية المتعلقة بها والمحددة لعدد 3292 عقارا، على ان يتم تحديد المنافذ الجمركية والموانئ لدخول السلع المشمولة بالروزنامة الزراعية وفقا لكفاءة وتأهيل تلك المنافذ بالمحاجر البنائية والصحية والمواصفات والمقاييس وضبط الجودة.

وأخضع القرار السلع المشمولة بالروزنامة أثناء الاستيراد إلى الموافقة الأولية من الجهة المعنية بوزارة الزراعة.

ووافق مجلس الوزراء على نتائج أعمال اللجنة الوزارية المكلفة بمراجعة التقرير الخاص بوضع الشركة اليمنية لصناعة وتجارة الأدوية (يدكو)، حيث أقر بهذا الشأن اعتبار حصة أسهم الحكومة في رأس مال الشركة وقدرها 40% كما هي ملكية وزارة الصناعة والتجارة وتملكها وزارة الصناعة والتجارة بحكم الاختصاص الوظيفي والنظام الأساسي للشركة.

وكلف وزير الدفاع بتوجيه المؤسسة الاقتصادية بفتح مشروع الوحدة الصناعية بتوجيه المؤسسة الاقتصادية اليمنية بتسليم أصول ووثائق ومستندات ممتلكات الشركة إلى إدارتها تطبيقا لقانون الشركات التجارية، وتوجيه المؤسسة الاقتصادية ودائرة الخدمات الطبية العسكرية لسداد المبالغ المستحقة لشركة قيمة أدوية مباع.

كما وجه وزير الصحة العامة وهيئة مستشفى الثورة العام بصنعاء سداد الديون المستحقة لشركة يدكو قيمة أدوية مباع.

وأكد المجلس على وزيري الدفاع والمالية توفير قرض تمويلي لدعم الشركة لمدة سنتين لتتمكن من مواجهة نفقات التشغيل وشراء مواد خام ومستلزمات إنتاج، على أن تقوم الشركة بسداد المبلغ بنهاية السنتين.

وشكل المجلس فريق مراجعة من وزارات الصناعة والتجارة والمالية والخدمة المدنية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والمؤسسة الاقتصادية اليمنية للقيام بمراجعة كافة الأعمال المالية والإدارية والفنية التي تمت في الشركة خلال السنوات الماضية واعداد كشف الديون للشركة وعليها.

وأكد على الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تدقيق وفحص الحسابات واعداد الميزانيات والحسابات الختامية للشركة للسنوات الماضية.

وحدد القرار السلع الزراعية من حاصلات الخضروات والفواكه التي تطبق عليها الروزنامة الزراعية في المطاعم والبطاطس الطازجة أو المبردة، والبصل والبامية والمانجو والبرتقال واليوسفي والعنب والتفاح الطازج، إضافة الى تحديد فترة تطبيق الروزنامة.

ونص القرار على رفع التعرفة الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل الى اعلى فئة اثناء الاستيراد داخل الموسم وذلك لحماية المنتج المحلي وفقا للسوق المتفق عليها عند المفاوضات للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.. والزم وزارتي الزراعة والمالية بتحديد المنافذ الجمركية والموانئ لدخول السلع المشمولة بالروزنامة الزراعية وفقا لكفاءة وتأهيل تلك المنافذ بالمحاجر البنائية والصحية والمواصفات والمقاييس وضبط الجودة.

وأخضع القرار السلع المشمولة بالروزنامة أثناء الاستيراد إلى الموافقة الأولية من الجهة المعنية بوزارة الزراعة.

ووافق مجلس الوزراء على نتائج أعمال اللجنة الوزارية المكلفة بمراجعة التقرير الخاص بوضع الشركة اليمنية لصناعة وتجارة الأدوية (يدكو)،

حيث أقر بهذا الشأن اعتبار حصة أسهم الحكومة في رأس مال الشركة وقدرها 40% كما هي ملكية وزارة الصناعة والتجارة وتملكها وزارة الصناعة والتجارة بحكم الاختصاص الوظيفي والنظام الأساسي للشركة.

وكلف وزير الدفاع بتوجيه المؤسسة الاقتصادية بفتح مشروع الوحدة الصناعية بتوجيه المؤسسة الاقتصادية اليمنية بتسليم أصول ووثائق ومستندات ممتلكات الشركة إلى إدارتها تطبيقا لقانون الشركات التجارية، وتوجيه المؤسسة الاقتصادية ودائرة الخدمات الطبية العسكرية لسداد المبالغ المستحقة لشركة قيمة أدوية مباع.

كما وجه وزير الصحة العامة وهيئة مستشفى الثورة العام بصنعاء سداد الديون المستحقة لشركة يدكو قيمة أدوية مباع.

وأكد المجلس على وزيري الدفاع والمالية توفير قرض تمويلي لدعم الشركة لمدة سنتين لتتمكن من مواجهة نفقات التشغيل وشراء مواد خام ومستلزمات إنتاج، على أن تقوم الشركة بسداد المبلغ بنهاية السنتين.

وشكل المجلس فريق مراجعة من وزارات الصناعة والتجارة والمالية والخدمة المدنية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والمؤسسة الاقتصادية اليمنية للقيام بمراجعة كافة الأعمال المالية والإدارية والفنية التي تمت في الشركة خلال السنوات الماضية واعداد كشف الديون للشركة وعليها.

وأكد على الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تدقيق وفحص الحسابات واعداد الميزانيات والحسابات الختامية للشركة للسنوات الماضية.

لطلاب من الربع الثاني 2013م.. مشددا على التزام وزارتي التعليم العالي والمالية بتنفيذ ما ورد في المحضر المعتمد من الوزارتين لتحقيق الاهداف المنشودة من عملية الابتعاث للدراسة في الخارج.

وناقش مجلس الوزراء تقرير امين العاصمة الخاص بنتائج أعمال حصر وتقييم اضرار الاحداث والمنشآت الخاصة في المناطق المتضررة جراء الاحداث في الامانة.. ووافق بهذا الشأن على نتائج ما تم احزاه من أعمال الحصر للاضرار التي لحقت بالمباني والمنشآت الخاصة وتكلفة التعويضات المالية المتعلقة بها والمحددة لعدد 3292 عقارا، على ان يتم تحديد المنافذ الجمركية والموانئ لدخول السلع المشمولة بالروزنامة الزراعية وفقا لكفاءة وتأهيل تلك المنافذ بالمحاجر البنائية والصحية والمواصفات والمقاييس وضبط الجودة.

وأخضع القرار السلع المشمولة بالروزنامة أثناء الاستيراد إلى الموافقة الأولية من الجهة المعنية بوزارة الزراعة.

ووافق مجلس الوزراء على نتائج أعمال اللجنة الوزارية المكلفة بمراجعة التقرير الخاص بوضع الشركة اليمنية لصناعة وتجارة الأدوية (يدكو)،

حيث أقر بهذا الشأن اعتبار حصة أسهم الحكومة في رأس مال الشركة وقدرها 40% كما هي ملكية وزارة الصناعة والتجارة وتملكها وزارة الصناعة والتجارة بحكم الاختصاص الوظيفي والنظام الأساسي للشركة.

وكلف وزير الدفاع بتوجيه المؤسسة الاقتصادية بفتح مشروع الوحدة الصناعية بتوجيه المؤسسة الاقتصادية اليمنية بتسليم أصول ووثائق ومستندات ممتلكات الشركة إلى إدارتها تطبيقا لقانون الشركات التجارية، وتوجيه المؤسسة الاقتصادية ودائرة الخدمات الطبية العسكرية لسداد المبالغ المستحقة لشركة قيمة أدوية مباع.

كما وجه وزير الصحة العامة وهيئة مستشفى الثورة العام بصنعاء سداد الديون المستحقة لشركة يدكو قيمة أدوية مباع.

وأكد المجلس على وزيري الدفاع والمالية توفير قرض تمويلي لدعم الشركة لمدة سنتين لتتمكن من مواجهة نفقات التشغيل وشراء مواد خام ومستلزمات إنتاج، على أن تقوم الشركة بسداد المبلغ بنهاية السنتين.

وشكل المجلس فريق مراجعة من وزارات الصناعة والتجارة والمالية والخدمة المدنية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والمؤسسة الاقتصادية اليمنية للقيام بمراجعة كافة الأعمال المالية والإدارية والفنية التي تمت في الشركة خلال السنوات الماضية واعداد كشف الديون للشركة وعليها.

وأكد على الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تدقيق وفحص الحسابات واعداد الميزانيات والحسابات الختامية للشركة للسنوات الماضية.

الموافقة على تعويض عقارا 3292 متضررا بأمانة العاصمة



مدير مكتب رئاسة الجمهورية:

الرئيس يتابع شخصيا قضية المواطن النمساوي المختطف

رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي جان ماري صفا.

وقد عبر سفير جمهورية النمسا ونائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي عن الشكر والتقدير للمجتهن الفاضلة وقيمه النبيلة، فضلا عن كونه محرما شرعا ومحرما مشيرا إلى أن الأجهزة الأمنية باشرت فور تلقيها بلاغا باختطافه باتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة للبحث عن الخاطفين وتعقبهم وضمان الإفراج

عنه بسلام.. وشدد نرطه مصطفى ان اختطاف أي مواطن اجنبي هو عمل مدان ومرفوض مع جميع أبناء اليمن باعتباره يتناق مع اخلاقيات مجتمعا الفاضلة وقيمه النبيلة، فضلا عن كونه محرما شرعا ومحرما مشيرا إلى أن الأجهزة الأمنية باشرت فور تلقيها بلاغا باختطافه باتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة للبحث عن الخاطفين وتعقبهم وضمان الإفراج

جاء ذلك خلال لقائه أمس بسفير جمهورية النمسا غير المقيم جريجور ويلغريد كويسلر ونائب

«الانتخابات» تقرر خط الاستفتاء على الدستور

ورئيس قطاع الشؤون القانونية والإفتاء القاضي محمد

القاضي والتي تضمنت أنشطة وفعاليات تلك القطاعات خلال مرحلة الاستفتاء على الدستور.

وقد أقرت اللجنة تلك الخطط وكلفت رؤساء القطاعات المعنية باستيعاب كافة الملاحظات.

كما اطلعت اللجنة على عدد من التقارير المرفوعة إليها واتخذت إزاءها القرارات المناسبة.. وكانت اللجنة قد استعرضت محضر اجتماعها السابق ووافقت عليه.

صنعاء/ سبأ..

عقدت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء اجتماعاً لها أمس برئاسة رئيس اللجنة القاضي محمد حسين الحكيمي.

وفي الاجتماع استعرضت اللجنة مشاريع الخطط المقدمة من قبل كل من رئيس قطاع التخطيط والإحصاء والدراسات والبحوث القاضي محمد الساسي ورئيسة قطاع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني القاضية سامية مهدي

السجن سنتين لعنصر من القاعدة وتبرة ثلاثة:

حكم قضائي بإعدام وصلب قاطع طريق



أيدت الشعبية الجزائرية المتخصصة بأمانة العاصمة أمس حكماً ابتدائياً بالسجن سنتين لأحد المتهمين والبراءة لثلاثة آخرين متهمين بالاشتراك في عصابة مسلحة تتبع تنظيم القاعدة الإرهابي.

وقضى منطوق الحكم في الجلسة التي عقدت برئاسة القاضي أحمد المعلمي بقبول استئناف النيابة شكلاً ورفضه موضوع إعادة هيكلة القوات المسلحة الذي قضى بحبس أحد المتهمين عامين وتبرة ثلاثة آخرين.

كما أيدت الشعبية في جلسة أخرى حكماً ابتدائياً بالإعدام حدا الزين الله عبد الله صالح دوام، وصلبه 24 ساعة، لقتله عبدالله علي حسين المظفري ونهب سيارته في طريق صنعاء مارب الذي يمر بمنطقة خولان.

اللواء القاسمي يشيد بنتائج عمل الفرق الفنية لهيكله القوات المسلحة

صنعاء/ سبأ..

عبيد اجتماعاً ضم فريق إعادة هيكلة القوات المسلحة برئاسة العميد الركن ناصر علي الحربي ورؤساء الفرق الفنية التخصصية المساعدة لأعمال الهيكله على ضرورة اتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ قانون المعاشات والمكافآت والإحالة للتقاعد بعد ترتيب أوضاع العسكريين على أن يتم ضمان الحقوق القانونية للمحالفين إلى التقاعد من الضباط والأفراد بما في ذلك مكافآت نهاية الخدمة وضرورة تأسيس بنى عسكرية نوعي للقوات المسلحة يقوم على أسس علمية ووطنية صحيحة لتلتم بطبيعة المهام العسكرية التي يحددها الدستور والقوانين واللوائح المنظمة للعمل في مجال القوات المسلحة.

وقدم الإخوة رؤساء الفرق الفنية التخصصية لإعادة الهيكلة إيضاحات عن المهام التي تنفذ في إطار عمل كل فريق وبصورة شفافه وحريفية ووفق معلومات صحيحة وسليمة ونظام إداري ثابت بما في ذلك العمل على تحسين الحياة المعيشية للمنتسبي القوات المسلحة من حيث السكن والغذاء والملبس والارتقاء بالبنية التحتية الضرورية المعالجة ووضع الخطط المطلوبة لرفع مستوى التأهيل والتدريب والأداء العملي والمعنوي وفق احتياجات ومتطلبات التضاريس والطبيعة الجغرافية لبلادنا.

وأهاب باللجان التخصصية وكل أعضائها سرعة إنجاز المهام الموكلة إليهم وإعداد مشاريع التعديلات القانونية واللوائح المنظمة للعمل في القوات المسلحة. وأكد اللواء القاسمي خلال ترأسه أمس ومعه نائب رئيس الأركان لشؤون التدريب اللواء الركن علي سعيد

أدانت كل الممارسات التخريبية والخروج على النظام والقانون

"العسكرية" تدعو إلى تهيئة الأجواء لإنجاح الحوار الوطني

صنعاء/ سبأ..

أهابت لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار بجميع أبناء شعبنا اليمني وفي المقدمة منهم الأحزاب والقوى والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني تعزيز الاصطفاف الوطني المسؤول لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي يمثل بكل تأكيد المخرج الأمن للشعب وكل قواه الوطنية نحو الاتفاق الرحبة للسلام الاجتماعي والأمن والاستقرار والسكينة العامة ويمثل في ذات الوقت الجسر القوي لبناء الوطن والاتجاه نحو مراض التنمية والبناء وتجاوز عثرات الاقتصاد.

وأكدت للجنة العسكرية على الأهمية القصوى لتكاتف وتضافر جميع أبناء الوطن وقواه الاجتماعية والسياسية ومنظمات المجتمع المدني للمساندة القوية والواعية للمؤسستين الوطنيتين الدفاعية والأمنية لإرساء مقومات الأمن والاستقرار في كل ربوع الوطن.. وإعلان الموقف المريح والواضح الرافض لكل أشكال وأساليب الخروج عن النظام والقانون، وكافة الممارسات التخريبية وأعمال القطع والشغب والفضح الهدامة المستهدفة للسلام الاجتماعي والأمني والسكينة العامة، ووزعة بيان النظام الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمع اليمني.

وأوضحت أن المساندة القوية والموقف الداعم الواضح من المجتمع الدولي ودول الإقليم وفي مقدمتها دول الخليج العربية، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، إلى جانب اليمن وأمنه واستقراره وتنميته وتطوره، لهي فرصة تاريخية ثمينة ومهمة يتوجب أن نعتمد من قبل الجميع.

وأكدت على ضرورة أن يحافظ الجميع على كل ما تحقق من منجز ومن خطوات ملموسة لاستعادة الطمأنينة وامتلاك إرادة الخير والسلام.. ويدرك الجميع وخاصة العقلاء من النخب السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية الأهمية البالغة لإعادة الطمأنينة والثقة إلى نفوس أبناء الشعب اليمني كافة.

وتوعى اللجنة العسكرية أن هناك أرضية مشتركة يدركها ويسوتقها الجميع ولا بد من التنبيه لها ألا وهي العملية الديمقراطية والناخات الموائمة لها ولاستدامتها واستمرارها.. مما يتوجب بدافع من الوطنية والانتماء لليمن الجديد المنشود



وتتبه اللجنة العسكرية، إلى ضرورة التقيد الصارم والاحترام لكافة بنود المبادرة الخليجية والبيتها التنفيذية المزمته وقراري مجلس الأمن الدولي رقم (2014) و(2051) وبين مجلس الأمن الصادر بتاريخ 7 فبراير 2013م.. وتؤكد على أهمية ضرورة التقيد بها وإثبات جدية المواقف الإيجابية المسبولة منها والالتزام بها.. موضحة أنها تمثل مسلكاً أخلاقياً وديموياً والتزاماً وطنياً وإقليمياً ودولياً ستوفر للجميع الإطار اللازم للخروج بالوطن إلى بر الأمان.

وتعتبر اللجنة العسكرية عن تقديرها الكبير واعتزازها بالصحافة المسؤولة والأقلام الممتزة والتي تمثل حجر الزاوية في بناء البلاد وأمنها واستقرارها وسلامها الاجتماعي..

وتهيب بجميع مكونات الصحافة والوسائل الإعلامية اليمنية أن يكونوا عوناً لشعبهم ووطنهم.. وأن يدركوا جيداً أن الواجب عليهم يحتم الابتعاد عن كل المبالغات الإعلامية والنأي عن الخطاب الإعلامي المتشنج.. لأنه توجه سوف يفضي باليمن نحو مخاطر مهلكة.. الجميع في غنى عنها.. ونقول لهم دعونا نلتق جميعاً على أرض قوية ومشتركة عنوانها الرئيس بناء اليمن الجديد وضمان أمنه واستقراره وإخراجه من دوامة التوتر والاحتقان.

لاستحق منا اليمن وقفة مسؤولة والتزاماً وطنياً راسخاً حتى نتخلص من كل أسباب وعوامل هذه المشكلات ونتجه نحو البناء والتنمية والأمن والسلام.